الأمم المتحدة

A/C.2/67/L.29

الجمعية العامة

Distr.: Limited
6 November 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٩ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

الجزائر*: مشروع قرار

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراراتها ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٢٥٠/٥٧ و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩١/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٣٩/٦٣ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٩٣/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٤٥/٦٥ و ١٤٦/٦٥ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٩١/٦٦ المؤرخ

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وإلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣/٤٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦/٤٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧/٣٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨/١٤ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩/٣٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٠١٠/٢٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٢٠١١/٣٨ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٢٠١٢/٣١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[(٢)]،

وإذ تحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى الخامس المعقود بشأن تمويل التنمية المعقود في نيويورك يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[(٣)]،

وإذ تحيط علما أيضا بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في نيويورك يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢[(٤)]،

وإذ تحيط علما كذلك بموجز وقائع المناسبة الخاصة المتعلقة بتمويل التنمية الاجتماعية، المعقودة في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ خلال الدورة الخمسين للجنة التنمية الاجتماعية،

وإذ تحيط علما بالمناسبة الخاصة المتعلقة بالآليات الابتكارية لتمويل التنمية، المعقود في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠١٢،

---

(١) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٢) القرار ٦٥/١٠.

(٣) A/66/678.

(٤) A/67/81-E/2012/62.

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٥]،

وإذ تحيط علما كذلك بتقرير الأمين العام عن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية[٦]،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية[٧]،

وإذ تعرب عن القلق العميق إزاء استمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فضلا عن أزمات الديون السيادية الحالية في أوروبا وتأثيرها السلبي على البلدان النامية، وإذ تقر بأن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة حرجة جديدة محفوفة بمخاطر تراجع كبيرة، تشمل اضطراب الأسواق المالية العالمية وتفشي ضائقات المالية العامة التي تهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي، وإذ تؤكد ضرورة الاستمرار في معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة الطويلة الأمد وضرورة مواصلة بذل الجهود من أجل إيجاد حل للمشاكل العامة التي تواجه الاقتصاد العالمي، بوسائل منها الإنجاز التام لعملية إصلاح النظام المالي الدولي وبنيانه وإدارته،

وإذ تؤكد الحاجة الملحة لتدعيم آلية المتابعة المتعلقة بتمويل التنمية من خلال عقد مؤتمر متابعة وإنشاء لجنة تُعنى بتمويل التنمية كهيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تعيد تأكيد الإقرار، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٨]، بضرورة تعبئة قدر كبير من الموارد من مصادر متنوعة واستخدام التمويل على نحو فعال من أجل توفير دعم قوي للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، بوسائل منها اتخاذ إجراءات وفقا للوثيقة الختامية للمؤتمر وإلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد ضرورة تدعيم الاتساق والتنسيق وتجنب ازدواجية الجهود فيما يتعلق بعملية متابعة تمويل التنمية،

---

(٥) A/67/339.

(٦) A/67/353.

(٧) A/66/334.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

١ - **تعيد تأكيد** توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٩] بأكمله وبما ينطوي عليه من نهج متكامل وشامل، وتشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - **تعيد أيضا تأكيد** أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وتسلم بضرورة تكملة الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى توسيع فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٣ - **تعيد تأكيد تصميمها** على النهوض بالشراكة العالمية من أجل التنمية وتعزيزها، بما في ذلك عنصراها التجاري والمالي، بوصفها محور التعاون في السنوات المقبلة، على نحو ما أعيد تأكيده في إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٠] وتوافق آراء مونتيري[٩] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[١١] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[١٢] والوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[١]، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعنونة ''الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''[١٣]؛

٤ - **تسلم** بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية أمر محوري للشراكة العالمية من أجل التنمية، بما في ذلك دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف

---

(٩) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) انظر القرار ٢/٥٥.

(١١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03/II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٢) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(١٣) القرار ١/٦٥.

الإنمائية للألفية، وتسلم أيضا بأن تعبئة الموارد المحلية والدولية وتوفير بيئة محلية ودولية مؤاتية محركان رئيسيان للتنمية؛

٥ - **تشير** إلى تصميم الدول الأعضاء على تعزيز المساعدة التقنية وتوطيد التعاون والمشاركة التقنيين في مجال معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي؛

٦ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء الآثار السلبية لاستمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية، بما في ذلك تأثيرها في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وتقر بأنه لا بد من تعزيز الانتعاش، وتسلم بأن التصدي على نحو فعال لآثار الأزمة يقتضي الوفاء بجميع الالتزامات الإنمائية في الوقت المناسب، بما في ذلك الالتزامات القائمة بتوفير المعونة؛

٧ - **تشدد** على الحاجة إلى مزيد من الإجراءات الحكومية وإلى إدارة اقتصادية عالمية تتسم بالفعالية والمشاركة والديمقراطية بغية كفالة تنظيم مناسب للسوق يعزز المصلحة العامة، وتسلم في هذا الصدد بضرورة تنظيم الأسواق المالية على نحو أفضل بسبب فشلها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، بغية كفالة سلامة النظام المالي العالمي وتجنب سوء إدارة مخاطر السوق؛

٨ - **تسلم** بأن وجود قطاع خاص دينامي وشامل وجيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يشكل أداة قيمة لتوليد النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛

٩ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي بعدة طرق من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية، وتهيب بالبلدان النامية أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة محلية مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق من بينها تهيئة مناخ للاستثمار على نحو يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية، وتؤكد أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الاستثمار من جميع المصادر في الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية؛

١٠ - **تعيد تأكيد** إمكانية أن تكون التجارة الدولية محركا للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتشدد على ضرورة تسخير إمكاناتها بالكامل في هذا الصدد، وتؤكد أهمية دعم نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ويستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف يسهم في النمو والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل، وبخاصة في البلدان النامية؛

١١ - **تؤكد** ضرورة مقاومة جميع التدابير والاتجاهات الحمائية والتشويهية، وبخاصة تلك التي تؤثر في البلدان النامية، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية وغيرها من الحواجز، لا سيما الإعانات الزراعية، وتصحيح أي من هذه التدابير المتخذة بالفعل، وتسلم بحق البلدان في الاستفادة التامة مما لديها من حيز سياساتي وأوجه مرونة، بما يتفق مع التزاماتها إزاء منظمة التجارة العالمية، وتطلب إلى منظمة التجارة العالمية وغيرها من الهيئات ذات الصلة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مواصلة رصد التدابير الحمائية وتقييم تأثيرها على البلدان النامية، وتؤكد في هذا الصدد أن تحقيق جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف نتائج متوازنة وطموحة وشاملة وموجهة نحو التنمية، بما يفي بولايتها، سيشكل خطوة هامة نحو التصدي للتدابير الحمائية المذكورة أعلاه؛

١٢ - **تدعو** في هذا الصدد إلى الاختتام الناجح والمبكر لجولة الدوحة بنتائج متوازنة وطموحة وشاملة وموجهة نحو التنمية، مما من شأنه أن يوفر زخما تشتد حاجة التجارة الدولية إليه وأن يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

١٣ - **تؤكد** أن الوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بموجبها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص ما نسبته ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على القيام بذلك؛

١٤ - **تؤكد** الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل تمويل التنمية وتعزيزه واستمراريته في البلدان النامية وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٥ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى موارد جديدة وإضافية، بما في ذلك إتاحة السيولة قصيرة الأجل وتمويل التنمية على المدى الطويل وتقديم المنح إلى البلدان النامية من أجل استخدامها للاستجابة على نحو كاف لأولوياتها الإنمائية؛

١٦ - **تشدد** على أن تدفقات المعونة إلى جميع البلدان النامية ينبغي أن تكون أكثر فعالية واستدامة وقابلية للتنبؤ وأن تكون تساهلية وخالية من الشروط، بما في ذلك تدفقات المعونة الموجهة إلى أضعف البلدان وأقلها نموا، والتدفقات الرامية إلى تقديم الدعم الكافي إلى

الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل من أجل التصدي للتحديات الإنمائية المحددة التي تواجه كل منها؛

١٧ - **تشجع** البلدان المتقدمة النمو على تخصيص موارد جديدة وإضافية لمساعدة البلدان النامية على مواجهة آثار الأزمة، وذلك بسبل منها التمويل التساهلي والمستند إلى المنح، وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها، والاتفاقات بين المدينين والدائنين بشأن التجميد المؤقت للديون، وتعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال إدارة الديون والتفاوض وإعادة التفاوض بشأنها، بغية تحقيق القدرة على تحمل الديون والحفاظ على هذه القدرة؛

١٨ - **تشير** إلى قرارها بإرساء عملية حكومية دولية لتقييم الاحتياجات من التمويل والنظر في مدى فعالية الصكوك والأطر القائمة واتساقها وتآزرها وتقييم المبادرات الإضافية وتتطلع إلى تنفيذ هذه العملية، بهدف إعداد تقرير تقترح فيه خيارات لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة تيسر تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتفق مع الفقرة ٢٥٥ من قرارها ٦٦/٢٨٨؛

١٩ - **ترى** أن الآليات الابتكارية للتمويل يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي، وأن هذا التمويل ينبغي أن يكمل المصادر التقليدية للتمويل وألا يكون بديلا لها؛

٢٠ - **تشدد** على الأهمية الخاصة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم وفي الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها، وترحب في هذا الصدد بالمناسبة الخاصة التي عقدتها اللجنة الثانية بشأن موضوع ”أزمات الديون السيادية وعمليات إعادة الهيكلة: الدروس المستفادة واقتراحات لإنشاء آليات لحل مشكلة الديون“ وتشجع المشاركين من المؤسسات والخبراء على مواصلة عملهم المتعلق بهذه المسائل واقتراح خيارات في مجال السياسة العامة للمضي قُدما، حسب الاقتضاء؛

٢١ - **تشدد أيضا** على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وتؤكد في هذا الصدد أهمية القدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم بأن أزمات الديون السيادية غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومضرة بأمور منها فرص العمل والاستثمار المنتج، وغالبا ما تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام في مجالات منها الصحة والتعليم، مما يضر بشكل خاص بالفقراء والضعفاء؛

٢٢ - **تؤكد** أن الأزمة المالية والاقتصادية أكدت ضرورة إجراء إصلاحات وأضافت زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام المالي الدولي وبنيانه، بما يشمل المسائل المتصلة بولاية هذا النظام ونطاقه وإدارته وقدرته على الاستجابة وتوجهه الإنمائي، حسب الاقتضاء، وتشجع في هذا الصدد على استمرار الحوار المنفتح والشامل للجميع والشفاف؛

٢٣ - **تعترف أيضا** بالدور الهام الذي تؤديه مخصصات حقوق السحب الخاصة في زيادة السيولة العالمية والمساهمة في الاستقرار والإنصاف والمرونة الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتقرر القيام على وجه السرعة بمواصلة دراسة أثر زيادة إصدارات حقوق السحب الخاصة في زيادة حجم السيولة وفي تعزيز التنمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، وبصورة خاصة مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بإعداد وتقديم تقرير مفصل يتضمن إجراءات ومقترحات محددة بشأن هذه المسألة؛

٢٤ - **تطلب** إلى الدول الأعضاء الاعتماد على الأمم المتحدة بوصفها منتدى يتيح إجراء حوار مفتوح وشامل للجميع وشفاف بشأن إقامة نظام اقتصادي ومالي دولي منصف، مستلهمة في ذلك روح عملية تمويل التنمية؛

٢٥ - **تسلم** بضرورة مواصلة تعزيز تنسيق واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية وبأهمية كفالة اتسامها بالانفتاح والنزاهة والشمولية من أجل استكمال الجهود الإنمائية الوطنية الرامية إلى ضمان نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٦ - **تعيد تأكيد** أهمية كفالة المشاركة التامة للبلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير في الميدانين الاقتصادي والمالي على الصعيد الدولي، وتحيط علما في هذا الصدد بما اتخذ من قرارات مهمة ولكن غير كافية بشأن إصلاح هياكل الإدارة والحصص وحقوق التصويت في مؤسسات بريتون وودز، وتكرر تأكيد أهمية وجود عملية إصلاح أكثر طموحا بكثير لهيكل إدارة تلك المؤسسات وخريطة طريق معجلة لمواصلة الإصلاحات بشأن إسماع صوت البلدان النامية ومشاركتها وتعزيز قوة تصويتها، استنادا إلى نهج يعبر حقا عن الولاية الإنمائية ويوفر مؤسسات أكثر فعالية ومصداقية وشرعية وخضوعا للمساءلة؛

٢٧ - **تعيد أيضا تأكيد** أن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي، وفقا لولاية كل منها، دورا مهما في النهوض بالتنمية وحماية مكاسب التنمية، وفقا للاستراتيجيات والأولويات

الوطنية، بما في ذلك إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيد كذلك تأكيد تصميمها على مواصلة اتخاذ خطوات لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وكفالة التنسيق الجيد لأعمالها واتساقها وفعاليتها وكفاءتها من أجل دعم هذه الأهداف؛

٢٨ - **تعيد كذلك تأكيد** ضرورة مواصلة تكثيف مشاركة اللجان الإقليمية في عملية متابعة تمويل التنمية بطرق منها إسداء المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء وإتاحة التحليلات لها؛

٢٩ - **تكرر تأكيد** أهمية كفالة إيجاد عملية حكومية دولية تتولى متابعة تمويل التنمية تكون شاملة للجميع وأكثر قوة وفعالية؛

٣٠ - **تكرر أيضا** تأكيد ضرورة استعراض واستكشاف طرائق عملية تمويل التنمية، بما يشمل خيارات مفصلة بشأن الترتيبات الممكن اتخاذها لتعزيز العملية؛

٣١ - **تقرر** إنشاء اللجنة المعنية بتمويل التنمية وفقا للأحكام الواردة في الفقرة ٣٠ من قرارها ١٤٥/٦٥، وتطلب في هذا الصدد إلى رئيس الجمعية العامة عقد مشاورات غير رسمية شاملة للجميع، بمشاركة الدول الأعضاء، بشأن طرائق وأساليب عمل هذه اللجنة الفنية، مع مراعاة تقرير الأمين العام عن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية[٦]، واختتامها بحلول نهاية الدورة السابعة والستين؛

٣٢ - **تطلب** إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يسهم، خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣، في المشاورات التي تجريها الجمعية العامة بشأن إنشاء اللجنة المعنية بتمويل التنمية بوصفها هيئة فرعية تابعة للمجلس، وذلك بوسائل منها عقد مناقشات مواضيعية؛

٣٣ - **تشير** إلى قرارها بأن تنظر، وفقا للفقرة ٩٠ من إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، في ضرورة عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣، وإلى قرارها أيضا بأن تجري مشاورات غير رسمية بغية اتخاذ قرار نهائي بشأن ضرورة عقد مؤتمر من هذا القبيل بحلول عام ٢٠١٣، وتتطلع إلى اختتام هذه المشاورات بنجاح؛

٣٤ - **تقر** بالعمل الذي يضطلع به مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وتشجع المكتب على أن يواصل عمله وفقا لولايته، بالتعاون مع خبراء من القطاعين العام والخاص ومن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني؛

٣٥ - **تكرر مناشدتها** الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مما ييسر تنفيذ عملية حكومية دولية لتنفيذ متابعة تمويل التنمية تكون شاملة للجميع وأكثر قوة وفعالية؛

٣٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨“، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار ذلك البند، تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ولحالة تنفيذ هذا القرار، يعد بالتعاون التام مع الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية.